معهد السلام الأميركي
UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE

سلسلة
الدبلوماسية الإفتراضية

وسائل الإعلام العربية:
أدوات الحكومة؛
هل هي أدوات للشعب؟

United States Institute of Peace
1200 17th Street, NW • Suite 200
Washington, D.C. 20036-3011
vox 202.457.1700 • fax 202.429.6063
www.usip.org

نبذة عن التقرير

قام معهد السلام الأميركي في مارس/آذار ٢٠٠٤ بتنظيم سلسلة من اجتماعات المناقشة الحرة على مدى ستة أشهر في إطار «مبادرة العالم الإسلامي» التي أسسها المعهد. وكان الهدف من هذه الاجتماعات تحليل دور وسائل الإعلام العربية في صنع المناخ الإعلامي الذي يشجع العداء الشعبي في المنطقة تجاه الغرب، وعلى الأخص تجاه الولايات المتحدة. ورأس الزميل الأول مأمون فندي (٢٠٠٤ – ٢٠٠٥) هذه السلسلة من الاجتماعات، وشاركت في رئاستها شيريل براون مديرة مبادرة الدبلوماسية الإفتراضية بالمعهد. كان الهدف العام من هذه الاجتماعات هو إكمال المشروعات العامة الأميركية العديدة التي تتعلق بالدبلوماسية والتي وجهت نحو القضاء على استياء المسلمين، وبخاصة العرب، من الولايات المتحدة. بحثت في الاجتماعات المصادر الأساسية للأخبار في وسائل الإعلام والانطباعات والآراء في صفوف الشعوب العربية – وهي ظاهريا الأكثر عداء وربما هي التي يساء فهمها أكثر من أي شعب آخر، وبالتأكيد هي التي تعاني قمعا أكثر من غيرها في العالم الإسلامي.

إن المعهد ممتن لمأمون فندي لرئاسته لسلسلة الاجتماعات خلال مدة زمالته في المعهد، ودان كونسولاتوري، مساعد فندي في مجال البحث للتقارير التي كتبها وأوجز فيها ما جرى في كل اجتماع وفيرجينيا بوفييه من إدارة برنامج الزملاء في المعهد لمساعدتها التنظيمية والتحريرية لسلسة الاجتماعات وكتابة التقرير النهائي.

الآراء المقدمة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء معهد السلام الأميركي الذي لا ينادي بمواقف سياسية محددة.

سلسلة الدبلوماسية الإفتراضية – رقم ١٨
يوليو/تموز ٢٠٠٥

هذا التقرير يوجد أيضا على موقع:
www.usip.org/virtualdiplomacy/publications/reports/18.html

تساءلت الحكومة الأميركية والجمهور الأميركي وهما تحت وقع الصدمة في أعقاب ١١ سبتمبر/أيلول «لماذا يكرهوننا؟» مُذهلين أن ينظر إليهما – إلينا – ما يطلق عليه إسم الشارع العربي بنفور شديد. ومنذ ذلك اليوم في سبتمبر/أيلول، استحوذت على الحكومة رغبة ملحة في إطفاء نار العداء في تلك المنطقة، على أمل الحد من أية هجمات إرهابية في المستقبل، أو على الأقل تحاشيها. وامتلأت مكاتب واشنطن بسيل مفاجيء من الدراسات التي تتعلق بضرورة وجود دبلوماسية عامة أميركية أكثر فعالية. ولكن يبدو أنه لم تبدأ دراسة واحدة بإصابة جوهر المسألة أي عقول ومواقف وسلوك الشعب العربي الذي يفترض أنه يشعر بغضب شديد من الولايات المتحدة. ولهذا شرع معهد السلام الأميركي، الذي يؤمن أن وسائل الإعلام العربية لعبت دورا جوهريا في صنع المناخ الإعلامي الذي كان يحبك نسيج «ثقافة الموت» التي مجّدت منفذي التفجيرات الانتحارية وعقيدة الإرهاب، في تحقيقات مطردة تتعلق بكيفية مخاطبة وسائل الإعلام العربية لقلوب وعقول الجماهير العربية والتأثير عليها. وبمساعدة الزميل الأول مأمون فندي في برنامج جينينجز راندولف للزمالة بالمعهد عام ٢٠٠٤، اجتمع المشاركون في مجموعة عمل وسائل الإعلام العربية من مارس/آذار إلى أغسطس/آب ٢٠٠٤ لبحث أسئلة مشحونة مثل: باسم من تتحدث وسائل الإعلام العربية ولمن؟ وما هي الإمكانات القائمة لتغيير أو إضعاف تحريضها، وما هو دورها في التمهيد لرغبة في صحافة حرة أو تعزيز هذه الرغبة؟

كانت سلسلة اجتماعات المناقشة تهدف إلى فهم كل المناخ الإعلامي العربي من خلال وسائل الإعلام العربية. وقد بدأ بث قناة الحرة التلفزيونية التي تمولها الحكومة الأميركية والموجهة للجماهير العربية في أثناء الأشهر الستة التي عقدت خلالها سلسلة الاجتماعات، كما اندلعت في تلك الأثناء فضيحة سجن أبو غريب ونشر تقرير لجنة ١١ سبتمبر/أيلول [1]. هذه الأحداث جميعا أثرت في جهود جلسات الاجتماعات وعقّدتها. ووقعت أحداث أكبر وأشد تأثيرا منذ انتهاء سلسلة اجتماعات المناقشة. كل هذه الأحداث تؤثر في العلاقة المضطربة بين الولايات المتحدة والمنطقة. ورغم أن التطورات في العراق تظل في صدارة المواقف الحالية تجاه الولايات المتحدة، يبدو

المحتويات

المقدمة..... ١
المشكلة الفورية..... ٢
السياق الإعلامي العربي..... ٥
الصحفيون..... ٧
أسواق وسائل الإعلام..... ١١
المضمون..... ١٢
التأثير وإصلاح الإعلام..... ١٤
استنتاجات..... ١٦
المصائر الممكنة..... ١٧
ملاحظات..... ١٩

أن هناك تحولات حديثة تجري في علاقات القوى التي كانت راسخة وثابتة حتى الوقت الراهن. ولقد برهنت ليبيا وفلسطين ولبنان وسوريا ومصر، بل حتى المملكة العربية السعودية على مدى تأثير الرأي العام العالمي وشهية شعوبها للتحولات السياسية المتلفزة عالميا مثل «الثورة البرتقالية» في أوكرانيا. ومع ذلك، من المبالغة القول بوجود انطباع واحد مشترك بين سكان المنطقة، ربما باستثناء الشكوك في دوافع وجود الولايات المتحدة في العراق والاعتقاد أن الولايات المتحدة تساند إسرائيل ضد جميع العرب في كل مكان وفي كل زمان.

في الولايات المتحدة، استوعب الناس دفعة واحدة تقرير لجنة ١١ سبتمبر/أيلول بل حتى التقرير الاستشاري لمجلس علوم الدفاع الذي كان أكثر انتقادا... وقد نشر كلاهما في صيف ٢٠٠٤، ولكن التقرير الاستشاري لم ينشر إلا في ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤. برهن ذلك على رغبة وطنية تثير الدهشة في «معرفة الحقيقة» بشأن «الأخطاء» التي ارتكبتها الحكومة والتي أدت إلى أحداث ١١ سبتمبر/أيلول وتيار الكراهية اللاحق الذي غمر الشعب من مشارق الأرض إلى مغاربها. كلا التقريرين يفيدان الجمهور لأنهما يوضحان بإسهاب التناقضات الكثيرة التي يعتقد معدو التقريرين أنها أصبحت موضع سوء فهم ورؤية قاصرة وسياسات أميركية موجهة توجيها غير سليم أدت على مر السنين إلى تغذية العداء العربي – مع مراعاة وجود نقد لاذع غالبا في وسائل الإعلام. ورغم أن الإدارة الحالية شرعت مؤخرا في نهج دبلوماسي جديد في المنطقة، بما في ذلك تكليف مسؤول آخر عالي المستوى في الإدارة بقيادة مبادرتها الدبلوماسية العامة، إلا أن فعالية الحكومة في تغيير المواقف العدائية في صفوف الجماهير العربية سيعتمد على مدى عمق وقوة إعادة صياغة السياسات هذه. والزمن وحده هو الذي سيسمح بالحكم على ذلك.

المشكلة الفورية

إن الأميركيين والحكومة الأميركية بوجه خاص، لديهم مشكلة خطيرة تتفاقم هي سمعتهم في العالم العربي، والبداية كانت من قبل ١١ سبتمبر/أيلول. وكشف استطلاع للرأي قام به معهد زغبي الدولي عن هبوط كبير في مشاعر العرب تجاه الولايات المتحدة من إبريل/نيسان ٢٠٠٢ إلى يونيو/حزيران ٢٠٠٤. ارتفع العداء تجاه الولايات المتحدة بين المغاربة من ٦١ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٨٨ في المائة عام ٢٠٠٤، علما بأن للمغاربة انطباع أقل سلبية تجاه الولايات المتحدة. وفي مصر حيث يمكن التنبؤ أكثر من غيرها من الدول بشجبها العنيف، ارتفعت النسبة من ٧٦ في المائة إلى ٩٨ في المائة – وهي تقريبا نفس نسبة الأصوات التي تعطى لمبارك [٢]. يعزى العداء العربي في جانب منه إلى نشاطات وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة التي ترجع إلى حرب الخليج الأولى ومناصرة الولايات المتحدة البادية لقضية إسرائيل ضد الفلسطينيين. يضاف إلى ذلك التضليل الإعلامي بشأن المخططات الأميركية لإذلال وإخضاع الشعوب العربية والذي يروّج له المفكرون العرب ووسائل الإعلام العربية والمغتربون الذين درسوا في الغرب والشخصيات الدينية. أما أنظمة الحكم العربية في المنطقة اليوم، فهي تنسج شراكا خادعة تزيد من استفحال الوضع. إن حكومات المنطقة تلعب لعبة مزدوجة من خلال سيطرتها على وسائل الإعلام: اللعبة الأولى هي التستر على المواقف الأيديولوجية لحركات التمرد الخطيرة عندها كي تصبح هي بمنأى عن مرمى عمليات الجهاد، واللعبة الثانية هي توجيه غضب الجمهور ليصبّ على عوامل خارجية وليس على القمع الذي يتعرض له.

ورغم ذلك، توجد عوامل إضافية تكفي لتغذية الشكوك في حسن نية الولايات المتحدة تجاه المنطقة. وردا على السؤال: «لماذا يكرهوننا؟» يرفض جيمس فالوز الجواب السريع السهل، وهو «يكرهوننا لما نحن عليه»، على أساس أنه جواب يعتبر نوعا من «الهراء» الخطير الذي ينطوي على تبرير للنفس وخداعها (أتلانتيك، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤، ٦٨-٨٤). ونقل فالوز عن مايكل شورر، وهو ضابط سابق في وكالة المخابرات المركزية رأس فريق مكافحة بن لادن في الوكالة في التسعينات : قوله «هناك عدد ضئيل للغاية من الناس في العالم سيقتلون أنفسهم كي لا نستطيع التصويت في المؤتمرات الحزبية، ولكن هناك كثيرا منهم يرغبون في الموت لأننا نساعد الإسرائيليين، أو لأننا نساعد بوتين ضد الشيشان، أو لأننا نبقي على انخفاض أسعار النفط كي يخسر المسلمون نقودا.» يقول لنا فالوز نقلا عن مستشار مدني للبنتاجون لم يذكر اسمه إن التحديات كبيرة : «أسامة بن لادن لم يكن لينجح في التنفيذ بدوننا. لقد واصلنا العمل لمصلحته السياسية وتأكيد الادعاءات التي يقولها ضدنا بالتحديد في نظر أنصاره». وادعاءاته هي «الولايات المتحدة ستقطع شوطا بعيدا في قمع المسلمين، وستحتل أماكنهم المقدسة، وستتصدى لظهور حكومات إسلامية وستستولي على مواردهم». يكفي الإشارة فقط إلى العراق لتقديم الدليل إلى الشعوب العربية على صحة ادعاءات بن لادن. إن مساندة الولايات المتحدة التاريخية للحكومات العربية أضعفت الحكومة الأميركية بشكل بالغ لأن شعوبها المقهورة تكرهنا بسبب هذه المساندة. وقد عبرت ذي ايكونوميست عن ذلك في مقالة بعنوان «الحرب لكسب قلوب المسلمين»، (١٨-٢٤ سبتمبر/أيلول، ٢٠٠٤)، حين كتبت:

> إن فضائح أبو غريب وجوانتانامو جعلت من الصعب تأكيد وجود مبادىء عالمية لحقوق الإنسان، بل أكدت وجود مبادىء من نوع خاص تنطوي على تفرقة. وتاريخ أميركا في العراق ليس مبهجا. الصور التي عرضت في الأسبوع الماضي وحدها تضمنت سيارة إسعاف مقصوفة وطفلا ميتا ينقل من مبنى تعرض للقصف وقتل مراسل تلفزيون عربي تحت أنظار الكاميرا.

لا شك في أن التناقض بين السياسات الأميركية والقيم الأميركية أعقد مما يبدو. عندما تتعارض الضرورات الأمنية الأميركية مع احتمال التحول السياسي تجاه حكم أكثر ديمقراطية في المنطقة – كالأنظمة الديمقراطية التي صنعت حديثا واستطاعت أن تتجنب تماما مبادىء وقيم الحرية – ما هو موقف السياسة الأميركية؟ كما يذكّرنا ريتشارد هاس في مقالته بعنوان «الحرية ليست مذهبا»، في صحيفة واشنطن بوست *Washington Post*، ٢٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، ١٥) :

> قد يتضح أن إمكانات التحسين الديمقراطي لأحد المجتمعات أسوأ من غياب الاحتلال. أولئك الذين ابتهجوا منذ ٢٥ عاما بالإطاحة بشاه إيران يجب أن يتأملوا حقيقة أن الأنظمة غير المرغوب فيها يمكن أن يحل محلها شيء أسوا بكثير. وهكذا يجب أن يكون الحكم علينا من ناحية نوعية الضغوط التي نمارسها على دول مثل المملكة العربية السعودية ومصر. هنا كما في أي مكان آخر من المهم أن نلتزم بواجباتنا المقدسة وأولها عدم التسبب في ضرر. إن الزمن عامل بمعنى آخر. ليس هناك طريقة واقعية لوصول الديمقراطية سواء إلى كوريا الشمالية أو إيران قبل أن تصل إليها الأسلحة النووية. وحتى لو وصلت «الحرية» بصورة ما إلى طهران، فمن شبه المؤكد أن الإيرانيين الأحرار سيكون لديهم نفس الحماس الذي لدى الملالي لامتلاك أسلحة نووية نظرا إلى الشعبية السياسية لهذه الأسلحة والحجة الاستراتيجية التي تستند إليها بالنظر إلى الدول المجاورة لإيران.

يتفق معظم الناس في الرأي على ان التحول الديمقراطي في المنطقة هو تغيير للنظام باسم آخر. إن أنظمة الحكم المطلق والأنظمة الديكتاتورية العربية، سواء كانت من حلفاء الولايات المتحدة أم لا، لا تستطيع أن تقارم إرادة شعوبها. ولهذا يعتقد كثير من صنّاع السياسة الأميركية والمؤثرون بالقرار عن قلقهم علنا من أن الديمقراطية يمكن أن «تزعزع استقرار» المنطقة.

أولئـك الذين يقلقون على أمن المنطقة يشـيرون إلـى أن الثورة تقود غالبا إلى «صوت واحد، مرة واحدة»، كما حصل مثـلا فـي إيـران في ظل آية الله الخمينـي أو إلى «رجل واحد، صـوت واحد، مرة واحدة» كما حصـل عندما انتخب الجزائريـون حكومة جبهة التحرير الوطني الإسـلامية المتطرفة. ويوجد أيضاً شـك في أنـه في أعقاب أي فك ارتباط الأميركي وسحب دعمة إسرائيل والحلفاء في المنطقة، سيستمر النفور الشعبي، بل وسيشتد عندما يغذيه إدراك ضعف الولايات المتحدة.

ليس هناك حل سهل لهذه المعضلة، ربما باستثناء ذلك النابع من الشعوب المقهورة التي يتعين عليها النهوض بمسؤوليتها عن أقدارها. وفي الوقت نفسه،ليست الفروق الدقيقة وفهم الأمور والتحرك من سمات جماهير العموم في أي مكان وفي أي زمان. بدل ذلك، هناك رغبة في الأجوبة السـهلة التي تحمّل الآخرين اللوم والمسـؤولية. وهكدا، فإن تنميط النوايا الأميركية في تقييمات مسطّحة، أو ادعاءات ، من جانب وسائل الإعلام العربية المتاجرة بنظرية المؤامرة والمفكرين المغتربين والزعماء الدينيين المتطرفين لا يدعو للدهشة. والشعوب العربية من جانبها متأثرة بشدة بفكرتها عن تأثير السياسة الأميركية على سبل عيشها وهويتها الوطنية. والشائع هو وصف الولايات المتحدة بأحد هذه الأوصاف السبعة (١) رعاة بقر وخارجين على القانون؛ (٢) دولة اسـتعمارية، بالإشـارة إلى العلاقة الأميركية-الإسرائيلية؛ (٣) متآمرة تستهدف العرب والمسلمين؛ (٤) دولة صليبية تذكر بالهجوم الديني الكبير الأخير على الإسلام؛ (٥) عميلة لإسرائيل؛ (٦) رأسمالية؛ (٧) جبانة، بالإشارة إلى التاريخ الأميركي العسكري والسياسي في فيتنام ولبنان والصومال.

وبالنسـبة لدور وسـائل الإعلام في تأجيج هذه الانطباعـات، فالوصول إلى تكنولوجيا الفضائيـات بتكلفة منخفضة في السـنوات الأخيرة أدى إلى تفجر قنوات التلفزيون الفضائية العربية ومنافسـة عاتية بينها على حصص السوق مما أدى بدوره إلى اطّلاع مزيد من العرب على المعلومات في وقتها. ورغم أن عملية الاستئثار بحصة في السوق تشبه الإعلام التجاري المسـتقل، فهذه القنوات، شـأنها شأن الصحافة العربية التقليدية، تظل أدوات لحكوماتها إلى حد كبير، مثل قناة الجزيرة القطرية، أو لملّاكها، مثل قناة العربية التي يمولها مسـتثمرون من المملكة العربية السـعودية والكويت ودول الخليج، أو حركات مثل صحيفة المنار التي يملكها ويديرها حزب الله في الأراضي الفلسطينية ومحطة تلفزيون المنار في لبنان. وكقاعدة عامة، تعمل وسائل الإعلام في العالم العربي (بما في ذلك وسائل إعلام المغتربين المتواجدة معظمها في المملكة المتحدة) بالتواطؤ مع قوة إقليمية مسيطرة للحفاظ على مظهر الوفاق الاجتماعي الداخلي والتضامن الوهمي في وجهات نظر الدول العربية. وفي الوقت نفسه تغذي الافتراء على المتسببين المشاركين في «وضعها الجائر» العام والذين يوصفون دائما بأنهم إسرائيل والولايات المتحدة. ورغم بدء ظهور تصدعات في احتكار الدولة المحكم لوسائل الإعلام بسـبب عجز الأولى عن السـيطرة على اسـتعمال الجماهير لوسـائل الإعلام الالكترونية العالمية المتاحة ليلا نهارا، بما في ذلك الانترنت، تبقى الرقابة حقيقة يومية. وبالنسبة للصحفيين، فأي صحفي يثير اعتراضات على صورة «نزاهة النظام» والتضامن الإقليمي يتعرض للمراقبة أو السـجن أو ما هو أسـوأ. لهذا تسـود الرقابة الذاتية الصارمةة كطريقة عمل في صفوف الإعلاميين المحترفين؛ ربما ويقول البعض إنها تأخذ مكان الأخلاقيات الصحفية حيث توجد حرية صحافة.

ماذا نسـتطيع نحن في الولايات المتحدة أن نفعل إزاء ذلك؟ إن تقرير ١١ سـبتمبر/أيلول والتقرير الاستشـاري لمجلس علوم الدفاع يحثان الحكومة والجمهور على مواجهة واقع سياساتنا في أعين الآخرين.

> المسـلمون «لا يكرهون حريتنا»، وإنما يكرهون سياسـاتنا. تعبر الأغلبية العظمى تعبر عن اعتراضاتها على ما تعتبره مساندة متحيزة لصالح إسرائيل ضد حقوق الفلسطينيين، وعلى المساندة الطويلة ، بل حتى المتزايدة، لما يعتبره المسـلمون جميعا أنظمة اسـتبدادية، وعلى الأخص في مصر والمملكة العربية السـعودية والأردن وباكستان ودول الخليج (التقرير الاستشاري لمجلس علوم الدفاع، صفحة ٤٠).

سواء كان ذلك صوابا أم خطأ، الأمر ببساطة هو أن السياسة الأميركية فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني والأعمال الأميركية في العراق تطغى على تعليقات الجمهور في أنحاء العالم العربي والعالم الإسلامي. هذا لا يعني أن الاختيارات الأميركية خاطئة، بل يعني أن هذه الاختيارات يجب أن تتكامل مع رسالة الفرص المتاحة التي توجهها أميركا للعالم العربي والإسلامي (تقرير ١١ سبتمبر/أيلول، صفحة ٣٧٦).

وهي تعني أيضا أن الحكومة الأميركية يجب أن تحسّن أداءها في شرح سياساتها في سياق القيم الديمقراطية الأميركية التي تتمثل في حرية الاختيار وإتاحة الفرص واحترام حقوق الفرد والتعددية والدفاع القوي عن هذه الحقوق لجميع مواطنيها ولا ينبغي أن يكون هناك تنافر بين سياساتها وبين قيمها الجوهرية. وقد تبدو هذه السياسات غير براجماتية ولكن الإستمرارية مفيدة: أولا، تزود هذه الممارسة الجماهير العربية المعتدلة بمثال للحكم الصالح الذي يتيحه العقل والشفافية والمحاسبة، وتقف حاجزاً ضد التزايد المستمر لمجالات تجنيد شبابها في صفوف الإسلام المتطرف. وثانيا، لإن العالم يراقب ويلاحظ.

السياق الإعلامي العربي

تشمل وسائل الإعلام العربية بمعناها الواسع جميع وسائل الإعلام المكتوب أو المُنتج باللغة العربية. وتوجد وسائل الإعلام في سياق ثقافي يجب فهمه قبل أن يتسنى تقييمه بدقة. كما أن الثقافة العربية ليست ثابتة أكثر من أية ثقافة أخرى. وكما في أي مكان آخر، تؤطر العوامل السياسية سياق وسائل الإعلام في العالم العربي والإسلامي. يقول مراقبو المنطقة ومعلقو الإعلام إنه نظراً لغياب السياسة المرتكزة على المواطن تتجلى صورة كاريكاتورية هزلية لهذه السياسة على شاشة التلفزيون وتحل المناظرات الإعلامية وبخاصة المناظرات الهاتفية محل الجدل العام الحقيقي في الحكومات التمثيلية. إن مصادر الأخبار المحترمة والمشهورة والمقلدة المنطقة اليوم لا تعتبر أن مهمتها الأولى جمع الأخبار وتقديمها، وإنما تقديم تعليقات طنانة غالبا ما تكون استفزازية بشأن الأحداث العالمية. إن شعار الجزيرة هو «الرأي والرأي الآخر».

أصوات قليلة، معظمها غير حكومية، تهيمن في المنطقة. فجماعة الإخوان المسلمين مثلا لها تأثير طاغ على قناة الجزيرة التي تدعمها قطر. هذه الأصوات لا تبدي الود تجاه الولايات المتحدة كما هو متوقع. وعلاوة على ذلك، فوسائل الإعلام العربية في خضم مرحلة انتقالية فعالة للغاية، يغذيها ظهور تكنولوجيا البث بالأقمار الصناعية بتكلفة منخفضة ومتاحة.

وأسفر انتشار القنوات الفضائية عن ظهور بيئة إعلامية الكترونية عبر- وطنية حقيقية، تشمل الإعلام المتمركز إقليميا وإعلام الشتات على حد سواء. وتعتبر غالبية هذه المؤسسات الإعلامية الجديدة المشاهدين والمستمعين العرب هدفها في السوق، على عكس مشاهدين ومستمعين وطنيين معينين (مثلا مصر أو المملكة العربية السعودية)، مما خلق ما يطلق عليه السوق العربية المشتركة. وهذا الواقع الإعلامي القائم يشكل نظرة أخرى للخطاب السياسي العربي لعدم الانحياز في الخمسينات والستينات حين أدخل جمال عبد الناصر الإعلام المصري المؤمم ليتحدث باسم جميع العرب. بعدها انتقل الخطاب العربي إلى الصحف المتواجدة في لندن وباريس حيث كان المفكرون المثقفون في الغرب يناقشون مرحلة ما بعد ماركس أو النظريات الحديثة بدل العمل من أجل حقوق الأفراد والحرية في المنطقة. ولكن اليوم، أصبحت القنوات الفضائية العربية بحق تتنافس على «الشارع» العربي وتتحدث إليه وتبلور مواقفه.

إن ملكية حكومة عربية معينة لوسيلة إعلام لا تحول دون رغبتها في أن تعكس وجودا إقليميا. وبعملية حسابية بسيطة نجد أن تكلفة مثل هذه الوسيلة تقابلها شرعية سياسية مستمرة عند سكانها وسكان المنطقة. ولكن تكلفة الحفاظ على هذه الشرعية عالية، إذ إنه رغم محاولات تمويل النشاط الإعلامي من إيرادات الإعلانات فالقصور مرعب: يبلغ إجمالي إيرادات الإعلانات في العالم العربي كله ١,٥ مليار دولار فقط سنويا. يشمل ذلك الصحافة المكتوبة والتلفزيون

والإذاعة ووسائل إعلام أخرى. مقابل ذلك، تصل تكاليف التشغيل السنوية إلى ١٦ مليار دولار تقريبا، مما يعني خسارة تبلغ ١٤,٥ مليار دولار سنويا. ولا يرجح أن الدول العربية التي تزداد فقرا يمكن أن تستمر في تعويض هذا النوع من الخسائر. وقد يكون لدى ملاك آخرين مثل حزب الله والمؤسسات الخيرية الإسلامية الموارد المالية للسيطرة على هذه الأدوات السياسية القوية.

ورغم ارتفاع نسبة الأمية وبقاء التلفزيون أكثر مصادر الأخبار شعبية، يظل للصحافة المكتوبة تأثيرها في أنحاء العالم العربي. صحيفة الحياة لها قراء قليلون نسبيا في أنحاء العالم يقل عددهم عن نصف مليون قارىء. ولكن القراء يميلون إلى أن يكونوا من صنّاع الرأي. الصحف والمجلات مرتبطة بالغرب ويرفضها الجمهور العريض إلى حد كبير. وفي الوقت نفسه، فصحيفة المنار الفلسطينية التي تتحدث باسم حزب الله الذي يملكها تستخدم تقنيات النشر الأميركية في السوق لتوجيه رسالتها العنيفة ضد الأميركيين.

وفيما يتعلق بوسائل الإعلام الحديثة على الانترنت في العالم العربي، توجد طائفة من وجهات النظر والرسائل أوسع من تلك التي توجد في وسائل الإعلام التقليدية. ورغم أن الإستخدام الفردي للانترنت في المنطقة لا يقارن باستخدام الغربيين، تبقى ظاهرة متنامية يبرزها بوضوح اختيار الانترنت كمنفذ مفضل للمشاهد العلنية لقطع الرؤوس من جانب الجماعات الإرهابية. إن لدى معظم الشبكات الغربية الكبرى مثل ام. اس. ان. بي. سي. وان. بي. سي. مواقع على الانترنت باللغة العربية من السهل الاطلاع عليها لعدد متزايد (وإن كان لا يزال قليلا) لمستخدمي الانترنت في العالم العربي. والمنظمات الإسلامية لديها أيضا مواقع على الانترنت، شأنها شأن مصادر الصحافة المكتوبة ومصادر البث الكبرى مثل الأهرام والجزيرة. وخلافا للمحطات الفضائية، فكثير من مواقع الانترنت يعتمد على وكالات الأنباء الغربية مثل وكالة فرانس برس وأسوشييتد برس ورويترز. ويخضع الإعلام الالكتروني أيضا للرقابة عندما يصبح أحد المواقع شعبيا أو محط أنظار, فمثلا، أسفرت زيارة قوات أمن الدولة المصرية لمكاتب موقع عن خفض حدة خطاب الموقع.

وقام جبرائيل وايمان ، الزميل الأول في برنامج جنينجز راندولف عام ٢٠٠٤ في معهد السلام الأميركي بتتبع استخدام الجماعات الإرهابية للانترنت. وفي التقرير الخاص للمعهد بعنوان «الإرهاب على الانترنت» (١٧ مارس/آذار ٢٠٠٤)، يعدّد الجماعات التالية ضمن الجماعات التي لها صلة بالإرهاب في الشرق الأوسط: حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحزب الله اللبناني، وكتائب شهداء الأقصى، وتنظيم فتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومنظمة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وحركة كاهان يحيا، ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية، وحزب العمال الكردستاني، وحزب جبهة التحرير الديمقراطية الشعبية وجبهة المهاجمين الإسلاميين الشرقيين العظمى ، وكلاهما في تركيا.

ويقول وايمان إن جمهور هذه المواقع المقصود هم المؤيدون الحاليون والمحتملون والجمهور العالمي والجمهور العدو (أي مواطنو الدول التي يقاتلها الإرهابيون). وجذبا للقراء المحليين، تلجأ مواقع الانترنت للشعارات وتعرض سلعاً للبيع مثل القمصان والشارات والأعلام وشرائط الفيديو والشرائط السمعية وذلك باللغات المحلية. وتقدم المواقع معلومات مفصلة عن نشاطات المنظمة وسياستها الداخلية وحلفائها ومنافسيها. وكثيرا ما يجد الزوار الدوليون الذين قد يكون لهم بعض الاهتمام بالقضايا ولكنهم غير معنيين بصورة مباشرة الموقع بلغتهم الأصلية. ويشير وايمان إلى أن الصحفيين الأجانب قد يكونون الهدف النهائي لهذه المواقع، لأن البيانات الصحفية والملخصات التاريخية متاحة حالا على هذه المواقع. وبالنسبة لاستهداف الأعداء من الجمهور، فهو يتكهن بأن زوار الموقع إن لم يكونوا واضحين، فهم بالتأكيد زوار ضمنيون. ويقول إن الجهود الرامية إلى إحباط معنويات العدو بالتهديد بشن هجمات وبالإشعار بالذنب إزاء سلوك ودوافع العدو تشير إلى هذا الهدف. وثمة هدف ثانوي يتمثل في الحث على الجدل العام من أجل تغيير الرأي العام وإضعاف مساندة الشعب للنظام الحاكم. ويتفق خبراء آخرون في الإرهاب على الانترنت في الرأي على أن الزوار قد يكونون في الواقع أجانب، سواء الأجانب في المنطقة أم الصحافة الأجنبية. وفي مقالة على موقع (١٦ يونيو/حزيران

٢٠٠٤)، نقل جيفري دونوفان من إذاعة أوربا الحرة/إذاعة الحرية عن توماس هيجامر، الباحث في مؤسسة أبحاث الدفاع النرويجية في أوسلو قوله إنه يعتقد أن الانترنت ستلعب دورا متزايدا في الأهمية بالنسبة للنشطين في تكثيفهم لحملتهم في المملكة العربية السعودية التي يوجد بها عدة أماكن مقدسة إسلامية. قال «أعتقد أن (الشرائط المسجلة على الانترنت) تستهدف بالتأكيد الأميركيين أو الغربيين بصفة عامة. يفترض أن تبث الخوف في نفوس الأجانب المقيمين في المملكة العربية السعودية وأن تؤدي إلى نوع من النزوح الجماعي من المملكة».

وتوجد رؤية لدور الانترنت أقل قتامة من رؤية وايمان تعرضها مؤسسة بروكينجز في تقريرها عن الدبلوماسية العامة بعنوان «ضرورة الاتصال: كيف نحسّن الدبلوماسية العامة الأميركية مع العالم الإسلامي» (يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤). يشير التقرير إلى أن استطلاعات الرأي تبرهن على أنه من بين السكان الشباب الذين تزداد أعدادهم بسرعة في الشرق الأوسط، أولئك الذين يصلون إلى الانترنت ينجذبون أكثر إلى القيم الأميركية. يقول التقرير إن الوصول إلى الانترنت هو «حجر الزاوية» في اتساع نطاق الدبلوماسية العامة. وكالعادة، فالوصول إلى الانترنت سيف ذو حدين. وحتى مع ذلك، يجب الإعتراف بالفرص التي تتيحها الإنترنت وانتهازها بقوة. والأهم من ذلك هو أن تقرير بروكينجز يعتبر الشباب مستهلكين جدداً لهذا الوسيط، وهذه حقيقة عرفتها الجماعات الإرهابية طويلا واستغلتها لصالحها.

وثمة مجال آخر للنمو يقدمه التقرير وهو ظهور مستخدمي مواقع الانترنت بكثرة في المنطقة لنشر افكارهم. موقع «الفرعون الكبير» (http://bigpharaoh.blogpost.com) من مصر نموذج تقليدي للشباب الملتزم والطموح والمتعلم في المنطقة. إن الأسماء وأعداد هؤلاء الشباب ذوي الفكر الحر كثيرة لا يمكن حصرها، ولكن في الواقع أن أعدادهم تزداد ويتصلون ببعضهم بعضاً عبر الحدود الدينية والسياسية.

وأكثر جوانب ظاهرة الانترنت في العالم العربي حداثة وإثارة للاهتمام هو انتشار وأثر برامج توزيع رسائل الانترنت على الانترنت (ليست سيرفر) التي تسمح باتصال مباشر بمصادر كان الوصول إليها سيصبح صعبا لولا هذه البرامج. وبرامج توزيع الرسائل قد تقدم أيضا معلومات قيّمة للمراسلين وغيرهم؛ مثلا المقاومة العراقية نشرت وصفا تفصيليا للهجمات على الأميركيين على موقع برنامجها لتوزيع الرسائل.

وأخيرا، فبعض النشرات الإعلامية على الانترنت أصبحت لها مصداقية في المنطقة. ومن ضمنها نشرات معهد الصحفيين المهنيين في جامعة لبنان الأميركية (http://ipj.lau.edu.lb) ودراسات البث عبر-الوطنية في الجامعة الأمريكية في القاهرة (http://www.tbsjournal.com).

ومهما تكن قوة هذه الأشكال الجديدة من الإعلام، فالقنوات الفضائية هي التي تبرهن على إمكانية كبيرة لإحداث تغيير سياسي. ويتوقف تحقق وطبيعة هذه التغييرات ذات يوم على عوامل كثيرة بصفة عامة. والسؤال الأول هو أي دور سيلعبه ملاك وسائل الإعلام الحاليون في القبول بهذا التغيير وتوجيهه وإدارته؟ هل سيديرون تحول القوة بتأسيس الوسائل القانونية والتجارية ليشاركوا في المؤسسات الإعلامية ذات القدرات الذاتية للتأثير في «قلوب وعقول» جماهيرهم؟ هل سيتشبثون بسيطرتهم على «الحقيقة» في وسائل الإعلام والتي تمليها عليهم سيطرة حركات التمرد بصورة متزايدة على خيال الجمهور؟ أم أن الثورة العنيفة ستنتزع منهم القوة بقسوة ؟

الصحفيون

رغم أن تكنولوجيا الإعلام حققت تقدما بسرعة هائلة، تبقى مهنة الصحافة في المحطات الجديدة مركزة تركيزا عاليا على مسألة الشرعية المهنية لهذه المحطات. ،مع غياب ممارسة الصحافة الحقيقية والتي كان يمكن أن تؤسس وتعزز معايير مهنية وأخلاقية، فالمهنية نادرة في المحطات العربية. ولا يوجد فرق ملحوظ في صفوف الممارسين بين الصحفيين وكتاب العواميد — أي بين المراسلين وبين المدافعين عن قضايا. وفي إنتاج الأخبار مثلا تجمع المحطات

بعض الرؤوس المثرثرة ليفضحوا ويكفروا عن ذنوبهم وليطلقوا العنان لأنفسهم بشكل عام. والنتيجة تكون تحليلا يقوم علـى رأي معيـن، بدون حتى نقل الأخبار. وهذا اتجاه في وسـائل الإعلام جميعا، بما في ذلك إعلام الولايات المتحدة. وكمـا قـال دانا ميلبانك في مقالة افتتاحية نشـرت حديثا («تفضيلي لوسـائل الإعلام العامة»، واشـنطن بوسـت، ٢٠ مارس/آذار، ٢٠٠٥، صفحة ب ١).

لقد أسـس اليسـاريون واليمينيون صناعات صغيرة مكرسة للتشكيك فيما يطلقون عليه بازدراء «الإعلام العام» – الشبكات والصحف اليومية والمجلات الإخبارية. وهدفهم هو: إثارة القراء والمشاهدين لتوجيههم نحو وسائل إعلام تتحكـم فيهـا أيديولوجيات معينة بحيث تؤكد وجهات نظرهم وتحميهم من الوقائع المؤسـفة. وفي عالم من الإعلام المفتـت بصـورة متزايدة، انتظم المنظّرون في عالميـن متوازيين يمكن أن يختار فيهمـا الليبراليون والمحافظون الضيوف في المناظرات ونقاد الفضائيات الجدد وأصحاب الرأي الذين يشاطرونهم أهواءهم الخاصة.

ومهما يكن، فالفرق الفاصل هو أن وسائل الإعلام في الدول الديمقراطية حرة في تقرير جدولها الإخباري. وفي مقالة نشرتها مجلة نيويورك تايمزعن قناة العربية، وهي قناة عربية إخبارية تبث على مدى ٢٤ ساعة من دبي، تنقل سامانثا شـابيرو عن نبيل الخطيب، رئيس تحرير نشـرة أخبار القناة قوله إن المشكلة الأساسية هي أنه رغم وصول الصحفيين العـرب إلـى أحـدث التقنيات ، فإن الحكومة والبنـى المدنية اللازمة لدعم صحافة حديثة حرة لا وجود لها في الشـرق الأوسط («الحرب داخل غرفة الأخبار العربية» الثاني من يناير/كانون الثاني، ٢٠٠٥، القسم ٦، صفحة ٦٢) :

يتم التعامل مع معلومات أساسية مثل الإحصاءات السكانية كما لو كانت من أسرار الدولة، ويكاد يكون من المستحيل على القناة أن تنقل ما يجري داخل الحكومات العربية — كيف توضع الميزانيات أو كيف يتم اختيار المسؤولين.

كما أن الادعاء الشـائع بأن الصحفيين والمراسـلين العرب يفتقرون إلى التدريب على المهنة ليس بالضرورة صحيحاً. كثيـرون يحملـون جوازات سـفر أميركيـة أو بريطانية أو أوربية وتدربوا في كليات وسـائل الاتصـال الغربية أو في مؤسسات إعلامية. كيف تخلوا عن تلك المهنية التي يملكونها؟ هناك ثلاثة عوامل تفسر هذه الظاهرة. أولا، أنظمة الحكم العربية تفرض الرقابة بصورة فظة، مما ينتج عنه رقابة ذاتية دائمة في غرفة الأخبار.

وفي نفس مقالة مجلة نيويرك تايمز، اعترف الخطيب كذلك بما يلي:

إذا حدث في ليبيا أو مصر أن ألححت على شخص ليخبرني عن شيء يعرّضه لصدام مع السلطات، لا أستطيع أن أقول له «هذا ضروري لنا،» لأن الموضوع خطير. وهذا ينطبق على جميع الأمور الهامة — جميع الأشياء التي تتعلق بالفساد والصراعات السياسية.

ثانيا، يتنافس الصحفيون عادة مع مؤسسات إعلامية أخرى، ليس بإدخال مزيد من الموضوعية على تقاريرهم ، وهذا شـيء لـن يكافأوا عليـه، بل بإثارةجمهورهم من خلال الدفـاع عن رأي معين أو إبداء آرائهم عـن أحداث دولية، ولن يعاقبـوا علـى ذلـك. ثالثا، خلافـا لما يجري في الغرب، لا تتطلع الشـعوب العربية إلى الصحافة لتعمل كسـلطة رابعة حارسـة على الحكومة. بل إنها تصف الصحفيين بأنهم محتالون سياسـيون أو دمى. هذا الوضع المتدني ينعكس أيضا في رواتبهم المنخفضة. وكما قال صحفي عربي ساخرا إن كل المحررين العرب مجتمعين يتقاضون أقل مما يتقاضاه بيتر جينينجز.

إن شراسـة النظـام فـي قمـع المعارضـة، مترافقة مع إهمال دولـي وعدم اكتراث وطنـي بهذه المعارضة، يثنـي المهنيين الإعلاميين عن الإبقاء على نزاهتهم المهنية وهذا أمر مفهوم. وإبان الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة وحكومات أخرى مؤيدة للديمقراطية تسـاند الصحافة السـرية والصحفيين المعارضين في الكتلة السـوفيتية خلال سنوات احتجاجهم؛ كما كان لديهم ثقافة خاصة مزدهرة وزعت إصدارات ضد الحكومة داخل الكتلة. كانت حركة نشطة لتوزيع منشورات ضد الحكومة

حافظت على قيم حرية الكلمة حية إبان هذه الفترة السوداء وراء الستار الحديدي.وكانت إذاعة أوربا الحرة وصوت أميركا من النماذج التي تحتذى ومن مصادر تشجيع هذه الشعوب المقموعة بترويجها للقيم التي تتعلق بحرية الكلمة.

وللأسف، معظم أنظمة الحكم المطلق في السياق العربي حليفة للولايات المتحدة مما وضع السياسة الخارجية الأميركية على نقيض القيم الأميركية الوطنية. تميل الشعوب العربية، ومن ضمنها الصحفيون، إلى أن تعتبر نفسها ضحية لشكلين من أشكال الاستعمار: شكل تفرضه حكوماتها الوطنية والثاني تفرضه الولايات المتحدة وحلفاؤها. وخلافا للشعوب المقموعة إبان الحرب الباردة، ترى هذه الشعوب من يقمعها على الصعيدين الوطني والدولي يعملان جنبا إلى جنب على تهديد حياتها اليومية وإذلالها. إن الشعوب العربية مستاءة من حكوماتها ومن حلفائها الأجانب. وهذا يرجع في جانب منه إلى هذا الانحياز السياسي وغياب مساحة للشرعية السياسية – التعبير، والأصوات المعارضة التي تقول رأيها سرا تنتظم في صفوف الحركات الإسلامية المتشددة وتتحدث من خلالها. وعندما تقوم أنظمة الحكم بسجن وتعذيب وقمع المعارضين، غالبا ما يميل المساندون لهم إلى التشدد. فمثلا الظواهري، وهو الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، ازداد تطرفاً وقت سجنه في مصر.

هناك صحفيون شجعان مثل فهد الريماوي رئيس تحرير صحيفة المجد والمسجون حاليا في الأردن لأنه نشر نقدا للمملكة العربية السعودية. وزملاؤه في الأردن والصحفيون العرب الذين يساندون النظام السياسي يرددون كالببغاء حجة الحكومة الأردنية وهي أن الريماوي قبض عليه لأنه «يسيء إلى العلاقات مع دولة عربية شقيقة». وهناك قلة جريئة تستخدم مناورات ذكية لتنجو بالأخبار التي تكتبها في ظل الحكم المطلق. وهناك مثال توضيحي يدل على البعد الذي يذهبون إليه: في مقابلة مع صحيفة كويتية، تحدث الرئيس حسني مبارك بحرية معبرا عن آرائه في زعماء عرب آخرين اعتقادا منه أن المقابلة لن تنشر. ونشرت الصحيفة الكويتية المقابلة. وأراد الصحفيون المصريون أن ينقلوا المقابلة الناقدة فنشروها تحت هذا العنوان «هؤلاء الكويتيون الأشرار – نشروا أكاذيب كاملة عن رئيسنا ... وها هي الأكاذيب ... (وبدأوا ينقلون عن مبارك أقوالا)». ونشروا الخبر عن مبارك في الوقت الذي كانوا يحمون أنفسهم تحت ستار فضح الكويتيين. هذا النوع من نقل الأخبار مشبوه من الناحية الأخلاقية في مجتمع منفتح حيث توجد حرية صحافة تتجنب التشهير. ومع ذلك، ففي هذا السياق، بدا أن هذا عمل شجاع، إن لم يكن بارعا، في مواجهة حكومة تحكم حكما مطلقا.

لقد نظر العرب ووسائل الإعلام العربية بوجه خاص، ولمدة طويلة، إلى الصحافة الغربية باحترام، ليس فقط بسبب تفوقها الفني بل بسبب سعة أفقها وعمق التغطية التي تقوم بها. كانت نشرة الأخبار العربية بهيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي.) تمثل مستوى ممتازا لكل الحركات الوطنية العربية عقب انتهاء الاستعمار في المنطقة. وقد برهنت التغطية الغربية لحرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ بين إسرائيل ومصر وسوريا ثم حرب الخليج عام ١٩٩١ للمستمعين العرب على مصداقية صوت أميركا وإذاعة مونتي كارلو والتغطية الإخبارية للبي. بي. سي.، وبخاصة بالمقارنة مع التغطية الإعلامية الوطنية عندهم. ولكن في الوقت نفسه، رغم أن تغطية الحرب عززت هيمنة وسائل الإعلام الغربية، فهي كشفت أيضا للجمهور العربي عن نفاق جوهري عندما كشف اهتمام الغرب بالطيور التي لوثها النفط — ومن ثم تعاطفه معها — أكثر من اهتمامه بالضحايا المدنيين العراقيين وتعاطفه معهم.

إن المنافسة بين التغطية الغربية والتغطية العربية برزت إلى حد كبير خلال حرب العراق عام ٢٠٠٣. ولكن هذه المرة أصبحت القنوات الفضائية العربية تتقدم النجم الإعلامي شبكة سي. ان. ان.، كما أن وضعها اتضح عندما بدأت وسائل الإعلام الغربية تستخدم أخبارها . وكظاهرة روكي بالبوا، لا شيء يوازي قناة الجزيرة اليوم بتأثيرها على الشعوب العربية بعدما تفوقت على وسائل الإعلام الغربية بالتغطية المثيرة للحرب وشهرتها الدولية اللاحقة.

وفي مقالة بعنوان «كنت مخطئاً بشأن الجزيرة» في صحيفة جارديان أنليمتد (١٥ سبتمبر/أيلول، ٢٠٠٤)، يصف ألاستير كامبل، مدير الاتصالات والاستراتيجية لرئيس الوزراء البريطاني توني بلير، زيارة قام بها لمقر الجزيرة قبل

وبعد حرب العراق الأخيرة. (توجد على موقع http://www.guardian.co.uk/g2/story/0,3604,1304622,00.html). قال:

> اعتقدت أنهم سيمتلئون زهوا بأنفسهم وسيكونون وقحين لأنهم جعلوا من أنفسهم الأوائل في مجال الإخبار الإعلامي في العقد الأخير. والواقع أني وجدتهم قلقين إزاء الصورة التي ينظر بها إليهم، ومتحيرين بالفعل بسبب ما اعتبروه رؤية أميركية ذات بعد واحد لبث الجزيرة. هم يعتبرون أنفسهم رواد التغيير، ولكنهم يتعرضون للإدانة كجزء من وضع قائم خطير. فهم ينقلون ما هو مناهض للأميركيين، ولكنهم ينفون أن مناهضتهم للأميركيين جزء من أفكارهم ومواقفهم. هناك تغطية واسعة النطاق لمناهضة الأميركيين في أميركا الجنوبية وآسيا، وحتى في اليابان. ولكن هذا أمر لا يلاحظ. «نحن نلقى معاملة جائرة بالطريقة التي نستهدف بها».

لا شك أن قيم الإنتاج واستخدام المعدات والتنافسية بين هذه القنوات الفضائية الجديدة، وبخاصة الجزيرة والعربية، أشياء جيدة كما هي كذلك بالنسبة لأية وسائل إعلام في العالم. إن نوعية الإنتاج ليست هي المشكلة كما يقول نقاد الإعلام العربي. فالكذب والتحريض ضد الحكومات الغربية هما اللذين يجرّدان هذه الأجهزة الإعلامية من المصداقية والمستوى المهني. ترد وسائل الإعلام العربية بالقول إنها تفعل ما تفعله وسائل الإعلام الأميركية تماما: تعكس وترضي الانفعالات والمشاعر السياسية لجمهورها لتزيد حصتها في السوق.

إن وضع البرامج في أية سوق متشبعة تماما إعلاميا يعكس أولويات المستهلك. ومثل جميع وسائل الإعلام ذات القاعدة الاستهلاكية الشعبية، لوسائل الإعلام العربية اتجاه ترفيهي عال ولا غرابة إذا أصبحت الأخبار قسماً من ذلك. والإعلام الغربي ليس مختلفاً. ومع ذلك، فرغم أن وسائل الإعلام العربية تتبنى الرأي الشعبي بالنزول على طلبات جمهورها، فهي لا تقبل بالدور الناتج عن ذلك وهو مراقبة الحكومة بالنيابة عن هذا الجمهور. وغالبا ما تكون أدوات بأيدي الحكومات التي تملكها. إلا أنه من الصعب التمييز بين ما إذا كانت الحكومات تحث الجمهور في المنطقة عمدا من خلال جدول أعمال عربي أم أن المستهلك «العربي» يطالب الآن ببرامج إخبارية أكثر عنفا وانفعالا كجزء من الإعلام الترفيهي اليومي.

ولكن جميع القنوات الفضائية الجديدة هذه تميل إلى خفض التغطية إلى مستوى الصور، وهي طريقة أقوى وأرخص لنقل الأخبار. ولأنه لا يمكن التكيف مع التعقيد والدقة الصورية، تثير مشاهد المذابح عادة الانفعال ولا تدفع إلى تحليل الأسباب. إن وسائل الإعلام الإقليمية تقدّر الصور المثيرة لأنها تجذب أكثر عدد من المشاهدين العرب. وعلاوة على ذلك، تجيب المؤسسات الإعلامية العربية بقولها «الحرب هي الحرب. إنها تولّد المذابح والموت. وعرض ذلك جزء من عملنا» (جارديان أنليمتد، ١٥ سبتمبر/أيلول، ٢٠٠٤). وهي تشير إلى عرض وسائل الإعلام الأميركية لجثتي عدي وقصي حسين مما يعد بكل المقاييس انتهاكا لأخلاقيات ومعايير الصحافة. وبالتأكيد سيظل دائما هناك توتر بين خاصية عرض صور بشعة وبين حماية حرية الكلمة في مهام المؤسسات الإخبارية. غير أن الإثارة، مثل عرض مظاهر الإباحية، تعتبر في نظر معظم هذه المؤسسات مسألة «معرفة الشيء عندما نراه».

لقد أصبح المشاهدون العرب، ومن ضمنهم الصحفيون، يسمون الأشياء بمسمياتها يوما بعد يوم. ولقد بدأ بث القنوات الفضائية للفظائع الإرهابية مثل عمليات الخطف وقطع رؤوس الرهائن تبعث على الاستنكار. وفي الآونة التي أعقبت خطف صحفيين فرنسيين في العراق، كتب سمير عطا الله، أحد كتاب العواميد في صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، في أول سبتمبر/أيلول عام ٢٠٠٤ يقول عن العواقب بالنسبة لجميع العرب والمسلمين:

> ماذا كان يحدث لو أن الصحفيين لم يكونوا فرنسيين أو من بلد يعبر عن تضامن مع العرب؟ هل كان يصبح من الجائز حينذاك خطفهم؟ هل من الجائز خطف كوريين وإيطاليين وأميركيين وذبحهم أمام الكاميرا ...؟ يحزنني أن أقول إن المسؤولية عن ذلك لا تقع فحسب على بعض الهمج المتوحشين ...

وفي الختام، ومعبرا أن اللوم على هذا الجو الذي يسمح بمثل هذه الأفعال يقع على الحكومات العربية، يقول:

إن ذلك من فعل الأحزاب الحكومية وكتاب ومسؤولين منتخبين انتابهم الخوف وسكتوا، وكأنهم يعطون شرعية لثقافة الخطف والقتل وقطع الرؤوس وحفظها في الثلاجة بجوار فاكهة المانجو وحليب الصباح.

وأشار عبد الحميد الأنصاري العميد السابق لكلية الشريعة في جامعة قطر إلى ازدواجية المعايير التي تكشف عن ازدواجية أخلاقية ، وذلك في صحيفة الحياة العربية اليومية التي تصدر من لندن (٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤)، حيث قال:

لماذا لم نر تعبيرا عن التضامن في حالات مماثلة لخطف صحفيين وعمال وسائقين أبرياء؟ هل كان ضميرنا الأخلاقي نائما عندما بثت قنواتنا الفضائية تحت سمعنا وبصرنا صور الذبح والتمثيل بالجثث؟ لماذا لم نسمع بإدانة مماثلة لهذه العمليات الإرهابية؟ لماذا هذه الموافقة الضمنية ...؟

ونعدد من ضمن هذه الحالات للمحاسبة الذاتية شهادة رامسفيلد في الكونجرس بشأن فضيحة سجن أبو غريب. تم بث هذه الشهادة على الهواء مباشرة على قناتي الجزيرة والعربية، وهما من أكثر القنوات الفضائية شعبية في المنطقة. يبدو أن الشهادة أثرت على الصحفيين العرب بطريقتين غير متوقعتين. قال مراسل لإحدى الصحف إن رئيس البرلمان المصري كان يجب أن يستخدم هذا الحدث كجلسة تدريب لأعضاء البرلمان على كيفية استجواب المسؤولين في السلطة التنفيذية. ما كان ملحوظا بالنسبة لأولئك الذين تحدثوا بصراحة هو أن الفضيحة مشكلة أميركية كشفت عنها وسائل الإعلام الأميركية ونقلتها، مما جعل الجدل علنيا ومتاحا ليس فقط في الكونجرس، وإنما في صفوف المواطنين الأميركيين العاديين. لماذا، تساءل أحد الصحفيين، لا يكون عندنا جدل مماثل حول التعذيب والتعديات على حقوق الإنسان في السجون المصرية؟ وركز صحفيون آخرون على العمل في برلمان جاد — كيف انهال المسؤولون الأميركيون المنتخبون بالأسئلة على وزير الدفاع. برهنت الثقافة الأميركة على أنها ذات جاذبية لا تقاوم فرضت نفسها تاريخياً من خلال ضرب الأمثلة.

أسواق وسائل الإعلام

حاول الباحثون تتبع اهتمامات الجمهور وأولويات الموضوعات بالنسبة للشعوب العربية، ولكن البيانات الصحيحة محدودة والموارد ليست كثيرة بالنسبة لهذه الدراسات. واستطلاعات الرأي التي تم إجراؤها تعكس قيم المشرف على الاستطلاع. هناك أشياء قليلة يمكن أن تقال عن هذا المجال الذي لم يستكشف جانب كبير منه. قال جون ألترمان في ورقة بعنوان «إعلام جديد؟ سياسة جديدة؟ من فضائيات التلفزيون إلى الانترنت في العالم العربي» (ورقة عن السياسات نشرها معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ١٩٩٨) :

إن ظهور أجهزة إعلامية إقليمية بعثت الحياة من جديد في إحساس بالمصير المشترك لدى كثيرين في العالم العربي. ووسائل الإعلام الإقليمية تلفت الانتباه لعدة أسباب. فهي في الواقع سوق. إن وضع البرامج إذ يعتمد على العرض والطلب فهو لا يلبي فحسب احتياجات وسائل البث الحكومية، وإنما يخاطب المشاهدين الذين يتمتعون بطائفة متنوعة من الخيارات الإخبارية والترفيهية، والنتيجة هي تمكين هائل للمشاهدين وزيادة كبيرة لاستمتاع المشاهدين بالبرامج.

ثمة هدف حتمي هو إنتاج برامج يوسع من قاعدة السوق الإقليمية ويوحّدها بدلا من أن يفتتها. ولقد أسفر ذلك عن تركيز إعلامي على الشؤون الدولية وليس على الشؤون المحلية بفضل الفكرة الموحّدة «العالم العربي في مواجهة بقية العالم» بدلا من البحث في أوجه الاختلاف الوطنية والثقافية التي تحمل معنى الانقسام. ومن ثم، فالقضايا التي يلتف حولها العرب والتي تثير أيضا مشاعر «ضد الأميركيين» قوية وعتيدة.

ونظرا إلى «العربي» كمستهلك نمطي، فالتسويق من أجل هذا المستهلك أصبح يؤثر على المضمون الإعلامي — وهو عكس الافتراضات التقليدية أن المضمون الإعلامي يصنع المواقف الشعبية. إن تتبع الأولويات الإعلامية التاريخية في صفوف العرب المقيمين في إسرائيل يُظهر صورة واضحة تماما للمستهلكين الذين يختارون وسيلة الإعلام التي تتوافق أكثر من غيرها مع وجهة نظرهم السياسية. عندما انتهت مصداقية الصحافة العربية مع هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧، بدأ الجيل الشاب من العرب يستمع إلى الصحافة العبرية التي تحمل عنصرا إخباريا أكبر والتي تستقطب بدرجة أقل. وفي السبعينات والثمانينات، حصل صفوة العرب في إسرائيل على أخبارهم من خلال وسائل الإعلام باللغة العبرية إلى حد كبير. وقناة الجزيرة الفضائية الجديدة التي يغذيها إحساس بأن السلام العربي الإسرائيلي وشيك الحدوث واستجابة للجماهير العربية التي تريد معلومات عن إسرائيل، جذبت عددا ضخما من المشاهدين بسبب تغطيتها الفريدة. كانت وسائل الإعلام العربية تنظر إليها في بادىء الأمر على أنها «صهيونية» لأنها انتقدت الحكومات العربية في المنطقة وكانت تغطي أحداث إسرائيل. ولكن في خريف ٢٠٠٠، ومع انهيار مباحثات السلام، وظهور الانتفاضة وتزايد مداهمات إسرائيل لغزة والضفة الغربية، تحول الرأي العام وكذلك تحولت تغطية الجزيرة.

وخلال السنوات الخمس الماضية، عبّر نهجها في تناول القضايا الإقليمية عن التحول في شعور الجماهير العربية، فساندت الانتفاضة وعارضت الغزو الأميركي للعراق. وتسجل استطلاعات الرأي التي قامت بها وزارة الخارجية الأميركية خلال السنوات الأربع الماضية أيضا هذا التحول الهائل في الثقة في المساعي الحميدة للولايات المتحدة في عملية السلام. وفي ربيع عام ٢٠٠٠، كان ٦٣ في المائة من العرب يثقون بأن الولايات المتحدة تقوم بالوساطة بحسن نية. وفي خريف ٢٠٠٣، انخفضت هذه النسبة إلى ٤٠ في المائة، ثم في مارس/آذار ٢٠٠٤، إلى ٣٠ في المائة. إذن لا عجب في أن يشاهد العرب قناتَي العربية والجزيرة اللتين تعكسان نظرتهم للوقائع الميدانية ومن ثم فهم يثقون بهما.

رغم أن «العربي» هو المستهلك بالنسبة لوسائل الإعلام الإقليمية العربية وإعلام الشتات العربي، فمن الخطأ النظر إلى هذا الجمهور على أنه وحدة متجانسة. فهناك مزيج سكاني غني. والفراغ الذي خلفته وسائل الإعلام المتجاهلة للبعدين الوطني والعرقي، جعل العرب يجهلون «الآخرين» بما في ذلك من هم داخل الدائرة العربية. إن السوريين قد يعرفون عن الولايات المتحدة أكثر مما يعرفون عن الدول العربية الشقيقة. أي أن الولاء الشخصي لهوية عربية تجد ما ينازعها. وحتى وقت قريب، كانت الهوية الوطنية الثقافية تمثل مصدرا أساسيا لكرامة الفرد. وهذه الحقيقة تبرز عند مناقشة اللغة في هذه المحطات العربية. فاللبنانيون ليسوا معجبين بالضرورة باللهجة المصرية أو اللهجة السعودية، والعكس صحيح. ولكن رغم شعور هذه الجماهير المتفاوت بالنفور تجاه حكوماتها اليوم، فإن العودة للمصير العربي «الكبير» من خلال مكانة محطات مثل الجزيرة يوفر لهذه الجماهير وجودا دوليا له معنى أكبر.

المضمون

يجعل وزير الإعلام في كل نظام عربي مهمته كقاعدة عامة تشكيل مضمون وسائل الإعلام العربية بإنفاذ قوانين صارمة يعززها السجن والعنف البدني. ومع ذلك، فتفجر الأصوات الإعلامية في المنطقة عقّدت رقابته التقليدية على المضمون الإعلامي. فليس على النظام فقط أن يتحكم في مضمون المشهد الإعلامي المتزايد، بل أيضا أن يبسط تأثيره على جمهور يتسع نطاقه ويغلب عليه الشباب الفقير الأمي — وأيضا الجمهور المستهدف من الجماعات الإسلامية المتشددة.

إن بروز السوق العربية يؤثر على المضمون الإعلامي بثلاث طرق متداخلة قوية على الأقل. أولا، مع تزايد انتشار الفضائيات التلفزيونية، تتنافس محطات البث على الجماهير في سوق متشبعة للغاية. ثانيا، إن جمع عدد كبير من المشاهدين مع أمية عالية يعني أن البرامج تهدف إلى أدنى قاسم مشترك أعظم، وهو عادة البرامج الترفيهية. ثالثا، تستخدم الحكومات العربية وسائل إعلامها للإحتفاظ بقبضتها على شعوبها.

وفيما يتعلق بالمنافسة والترفيه، تبرز الشعبية غير العادية في المنطقة لبرنامج سوبر ستار في تلفزيون المستقبل هذه الحركية. ففي سوق متشبعة تفضل الترفيه كعادة يومية، يجب أن تكون الأخبار بالغة الإثارة كي يتسنى لها أن تنافس. ومرة أخرى، هذا الوضع لا ينحصر في الإعلام العربي.

فوسائل الإعلام في الأسواق الحرة تسعى أيضا إلى إرضاء المشاهدين كي تحقق معدلات وإيرادات من الإعلانات. ولكن إذا أضفنا إلى ذلك ملكية وإدارة الحكومات العربية نرى تركيبة مختلفة: فأوجه الشبه بين البيئات العربية والبيئات الإعلامية الغربية تنهار. ولأن المؤسسات الإعلامية العربية تملكها وتوجهها حكوماتها القمعية، فهي أدوات جدول أعمال الحكومة وليست أدواتاً إخبارية حقيقية. وقد نقلت ذي ايكونوميست (١٨ – ٢٤ سبتمبر/أيلول، ٢٠٠٤) كيف نشرت صحيفة الأهرام المصرية الرائدة في غياهب صفحاتها خبر المذبحة الوحشية لاثني عشر طباخا نيباليا على أيدي متمردين عراقيين ادعوا أنهم ينفذون أمر الله بإعدام الغزاة البوذيين. وبعد يوم واحد، نشرت صحيفة الأهرام في صفحتها الأولى نبأ مثيري شغب في العاصمة النيبالية كاتماندو هاجموا أحد المساجد دون شرح الأسباب والمسببات.

وعلاوة على ذلك، تقدم الأسواق العربية فرصا لا تقاوم للتواطؤ بين الحكومات في المنطقة. فهي تملك وسائل بناء واقع مختلق، وتقديم بيئة دولية تجور فيها إسرائيل والولايات المتحدة على العرب في كل مكان. وهي في هذا السبيل تسوّغ شرعيتها ذات القبضة الحديدية بوصفها ضرورة «عربية». وفي سبيل تعزيز تضامنها، لم تسمح الحكومات العربية قط لوسائل إعلامها بتقييم السياسات الداخلية الوطنية بصورة ناقدة أو سياسات حكومات (عربية أخرى) صديقة. ووسائل الإعلام لا تنقّب في القضايا الوطنية أو المحلية لأن تلك قضايا تهدد أكثر من غيرها سلطة وشرعية حكوماتها. إن تغطية مشاكل معينة في كل دولة عربية غائبة. والتبرير الذي يقدم هو أن الشعب في بلد ما – سلطنة عمان مثلا – لن يهتم بالقضايا الوطنية في المغرب. واليوم، توجد تغطية قليلة أو لا توجد تغطية على الإطلاق للأزمة في دارفور بالسودان. وقناة الجزيرة التي تمولها وتديرها قطر التي تعتبر حليفة مقربة من الولايات المتحدة ومجال انطلاق لانتشار الولايات المتحدة في العراق، تعرض متحدثين لايناهضون الولايات المتحدة فحسب بل جميع العرب المعتدلين ، والواقع أنها بذلك تنبذ أي تفاهم دبلوماسي بين البلدين بشأن التحسب لأي تحريض من جانب المتشددين. كما أن وضع الجزيرة كمرتدة ومؤسسة إعلامية جريئة لا يمتد إلى تحقيقاتها في قضايا معروفة تتعلق بخلافة الحكم داخل العائلة القطرية الحاكمة.

وهذا الوضع يثير قضية التغطية الإعلامية العربية لبيانات وتصرفات الإرهابيين. من الواضح أن القاعدة لجأت إلى الجزيرة بصفة أساسية لإصدار بيانات عالمية عن نشاطاتها. واستخدمت جماعات إرهابية أخرى أيضا وسائل إعلام معروفة جيدا وأخرى غير معروفة، بما في ذلك مواقع الانترنت، لتعلن أنها احتجزت رهائن في العراق ولتصف عمليات الإعدام التي تقوم بها فوريا. والمراقبون الغربيون إذ يرون في ذلك صدمة كبيرة ، لا يزالون يجدون من الصعب تحديد المستوى الأدنى للرقابة على الصحافة. ورغم ما يقال من أن عرض هذه الصور البشعة يتفق مع جدول أعمال الإرهابيين في إخافة وترويع جماهير الشعوب الغربية، فهذه الصور لها أيضا أثر عكسي هو إبعاد الجمهور في المنطقة وتنفيره من هذا النوع من الجهاد.

وتتضمن موجة الاشمئزاز الشديد في الإعلام الإقليمي بسبب العمل الإرهابي في بسلان بروسيا ردود فعل مثل تلك التي أبداها منذر بدر حلوم، المحاضر في جامعة سورية، في صحيفة السفير اللبنانية اليومية (١٣ سبتمبر/أيلول، ٢٠٠٤) :

> إن الصحافة الإسلامية تبحث عن شيء يبرىء «الإسلام» من جرائم الشهادة... إنه الإسلام الذي يزيّن شاشات التلفزيون بأجزاء الجثث ... الإسلام — سواء أعجب ذلك أولئك الذين يشيدون برحمته أم لم يعجبهم .. هو الرائحة الكريهة لتعفن التاريخ الإسلامي وعفنه... الواقع هو أننا كمسلمين نصنع الإرهاب ونحتضنه ونمجّده. ولا ندينه سوى عندما نضطر إلى ذلك. نحن بدافع اعتبارات القوة والمصالح والدبلوماسية نضع تعبير الألم على وجوهنا ولكن قلوبنا تتهلل فرحا للنجاح الباهر — عدد ضخم من الضحايا.

كانت هناك بعض الآثار الواعدة غير المتوقعة للمنافسة الإعلامية المكثفة في المنطقة. فرغم القبضة المحكمة لأرباب الإعلام على ما يكتبه هذا الإعلام ويبثه من برامج، أصبح التدافع من أجل حصة في السوق حافزا لقلة من وسائل الإعلام الجريئة كي تسعى إلى مصداقية أكثر في السوق. إن التمييز بين الإعلام العربي والإعلام الوطني بدأ ينقسم بهذه الطريقة: الإعلام العربي يتعلق بموضوعات مجربة ولكنها حقيقية تثير مشاعر العرب، والإعلام الوطني بدأ يبحث عن مجال صغير في الأسواق وعن الحقيقة في هذه الأسواق. وكيفية عمل هذه القلة من وسائل الإعلام الجريئة باستقلال يتوقف على الثقافة وعلى النظام الحاكم. رغم اعتقال صحفيين من حين لآخر بسبب هجومهم على الحكومات العربية الشقيقة، فالأردن يبقى منفتحا نسبيا. والتلفزيون الأردني إذ يبحث عن مساحة صغيرة في سوق متشبعة، اعترف بأن وسائل الإعلام يجب أن تنافس بعضها بعضاً على المصداقية في صفوف جمهورها. إذا كانت المحطات لا تتمتع بمصداقية في سوق متشبعة، فالمشاهدون يغيرون القناة. المصداقية ضد السلطة اختيار موجع بالنسبة لهذه الحكومات التي ربما تواجه الخيارين في القريب العاجل.

وهذا الاعتراف ربما يفسر لماذا تقوم الحكومات العربية على ما يبدو بخطوات بصدد تثقيف مزيد من المؤسسات الإعلامية المحترفة. لم يصب الشيخ عبد الله بن زايد، نجل رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ووزير الإعلام، بخيبة أمل عندما زادت حصة تلفزيون أبو ظبي في السوق مع تخفيف قليل للقيود. عندما تولى الرئيس السوري بشار الأسد الرئاسة، بدأ يطلق حرية الإعلام ثم تراجع وأعاد تأكيد الرقابة القوية للدولة بسبب الضغوط السياسية من داخل الحكومة. وفي المملكة العربية السعودية كذلك، تعتبر القيادة نفسها واقعة بين المحافظين دينيا والإصلاحيين، مما خلق سياقا يتمثل في السماح لوسائل الإعلام مؤخرا بنشر وجهات نظر الإصلاحيين التي لم يسمح بنشرها في الماضي.

التأثير وإصلاح الإعلام

إن العلاقة التي تربط وسائل الإعلام وأربابها والجماهير في أنظمة سياسية قمعية هي علاقة تبعية تلفت الانتباه. ويبدو أن هذه العلاقة تخف في العالم العربي. إن أنظمة الحكم لم تعد تستطيع السيطرة على البيئة الإعلامية رغم كل محاولاتها. وما غذى هذه الحركية أمران هما المنافسة الإقليمية المكثفة التي تمثلها القنوات الفضائية والثقة الجديدة في قوة إعلامها التي برهنت عنها عندما سبقت وسائل الإعلام الغربية خلال حرب العراق. إن القنوات الفضائية العربية التي تشبه المارد الذي خرج من الزجاجة تساعدنا على معرفة ما لا نعرفه أكثر مما نعرف عن درجة وطبيعة تأثيرها.

النظرة المتشائمة إلى نصف الكوب الفارغ: إن المتطرفين يستخدمون وسائل الإعلام بشكل مؤثر لأن رسالتهم بسيطة ومن السهل نقلها بصريا. فالتحقيق الصحفي الدقيق يتطلب مشاهدا يفكر ويتأمل ليخرج بنتائج ويحلل المعنى. والتحليل الشامل، عكس التعليق، يحمّل المشاهد أيضا المشاهد عبء الحكم الأخير. وجماهير المشاهدين لا تحبذ هذا ولا ذاك، سواء كانت تعيش في دولة ديمقراطية أم لا.

النظرة المتفائلة إلى نصف الكوب الممتلىء: إن المنافسة المتزايدة على الجمهور الإقليمي أوضحت أن الإعلام الالكتروني يمكن أن يؤثر على المواقف الشعبية، وبالعكس، يطلب الجمهور المتمكّن إعلامياً البرامج التي يريدها ويحصل عليها. والنتيجة هي أن أرباب وسائل الإعلام بدأوا يتنافسون بشدة مع وسائل إعلامهم ومع بعضهم بعضاً حول نفوذهم المستبد التقليدي على مضمون البرامج ومن ثم، وجهة نظر الجمهور. وهذا صحيح في سياق سوق إعلامية مزدهرة عبر الحدود لم تتعرف على نفسها بعد كقوة اجتماعية. وعلاوة على ذلك، فأرباب العمل هؤلاء أنفسهم يجب أن يواجهوا البث العالمي المتاح في الإعلام الغربي على مدار الساعة وطوال الأسبوع ، وهو أمر خارج نطاق سيطرتهم.

الواقع: بالرغم من أنه يمكن لوسائل الإعلام العربية أن تضغط بقدر يسير على الحكومات فيما يتعلق ببعض القضايا، إلا أنها لا تملك بعد القوة لوضع جدول الأعمال السياسي مثلما تفعل وسائل الإعلام في الغرب. ولكن كون أن ممثلي

الحكومات العربية يلتمسون برامج التلفزيون للدفاع عن إنجازاتهم في مجال حقوق الإنسان يدل على بعض التقدم. لا شك إن الجمهور العربي يهتم بموضوعات أخرى غير . ومثل جميع الناس في كل مكان، يولي العرب أكبر اهتمام لمشاكلهم الشخصية والمحلية، مثل مدارسهم وأحيائهم. يجب أن تركز وسائل الإعلام العربي على هذه القضايا إذا كانت تعتزم حقا تلبية احتياجات أسواقها. ولكن الابتعاد عن «الرسالة» الإقليمية يدعو لاتهامات بشق الصفوف وبيع المبدأ والقضية. وفي حملة «الأردن أولا» (برنامج الحكومة الذي يركز على أولوية المصالح الأردنية) يوجد تركيز على القضايا الوطنية؛ إلا أن التلفزيون الأردني أصبح هدفا للهجوم في المنطقة لأنه تخلى عن فلسطين ليعرض القضايا المحلية التي تهمه.

إن إصلاح الإعلام سيحدث على شكل عملية ومسيرة وليس على شكل قرار جبري؛ ومع السيطرة الحكومية التقليدية، لن يتم بسهولة. ملك الأردن يريد المصداقية، ولكن البيروقراطيين في الحكومة والممارسين لا يريدون تغيير ممارساتهم «الآمنة» المألوفة. وللمثال على ذلك، وصف رئيس تحرير في التلفزيون الأردني مهمة كلف بها أحد المراسلين وهي تغطية حدث موضع جدل إلى حد ما. قدم المراسل التقرير بدون مضمون على الإطلاق. وأصر رئيس التحرير على أن يعيد المراسل العمل وردد قوله مرتين، وعندئذ سأله المراسل «هل أنت واثق من أنك تريدني أن أفعل ذلك؟ .. لم نفعل ذلك من قبل». إنها عملية سياسية — إن قيام الصحفيين بإعادة تحديد دورهم سيستغرق وقتا. كما أن البيئة السياسية لم تتبلور إلى حد يكفي لإجراء إصلاح يذكر. تفضل الحكومات دائما القيام بعملها وراء أبواب مغلقة، ووضع وسائل الإعلام في بيئتها ليس بعد قويا إلى حد يكفي لتحدي حكوماتها.

على الرغم من الأحاديث الكثيرة في وسائل الإعلام العربية عن انتهاكات حقوق الإنسان، فمن المبالغة القول إنها تشجع مساءلة الحكومة والتحول الديمقراطي. يقول البعض إن مثل هذا الحديث ليس سوى صمام أمان، بحيث يحيل قضايا مثل المرأة والإسلام والمسائل العرقية إلى نطاق الترفيه. وفي ظل هذه الأوضاع، ما يمكن أن يقال هو أنه ثمة مناقشات ناقدة جادة لقضايا السياسة العامة تجري بصورة أكثر من المعتاد قبل عصر الفضائيات. أصبح المواطنون العرب يعتادون انتقاد حكوماتهم ومناقشة قضايا بصورة أكثر انفتاحا. والعرب أيضا يتعلمون أكثر عن بعضهم بعضاً وأصبحوا يألفون لهجات أخرى خلاف لهجاتهم. إن القنوات الفضائية الجديدة ووسائل إعلام أخرى تعتبر عاملا جوهريا ظهر حديثا في العالم العربي. فهي، عن قصد أو عن غير قصد، توفر منبرا للشارع العربي كي ينفس عن انفعالاته ويستنتج ويناقش الشؤون العامة. إنها تجمع شمل العرب وتحطم المحرّمات وبصفة عامة تتنافس مع بعضها بعضاً ومع حكوماتها على جدول أعمال الأخبار. وعلى وجه العموم، فتحت المحطات الفضائية العربية باب الديمقراطية قليلا وحاصرت احتكار الدولة للإعلام. وهذا التأكيد وإن كان صحيحا ولكنه يرقى إلى مستوى الحرية التامة إذا قلنا إن قناة الجزيرة يمكن أن تتحدث في أي موضوع باستثناء قطر. ولنا أن نذكر المقالة الافتتاحية التي نشرتها مجلة روز اليوسف الأسبوعية المصرية تحت عنوان «خوفنا من الكلام بصراحة أصبح الطابور الخامس للإرهابيين».

استنتاجات

إن المحطات الفضائية العربية، شأنها شأن معظم وسائل الإعلام اليوم، تتسابق على كسب قلوب وعقول جمهورها. وتبعا لذلك، فتاريخ المنطقة وغياب الديمقراطية في هذا التاريخ يفسران مضمون وسائل الإعلام العربي عموما ونجاحها بين الشعوب العربية. فالجمهور العربي يشاهد الأنباء من خلال حاجز شفاف من القهر والاستياء الفردي والجماعي. ولتلبية احتياجات هذا الجمهور، تصف وسائل الإعلام الحقيقة المشوهة التي يخلقها هذا الحاجز. وفي سبيل التنافس بينها تبالغ في التشويه. إن الصور التي التقطت في الفالوجه لا تثير بحد ذاتها بالضرورة المشاهدين العرب ضد الولايات المتحدة، ولكن ما يثيرهم هو التحقيق الصحفي الذي يدعي أن الأميركيين يستهدفون المدنيين عن عمد. وهو يؤكد نظرة للحقيقة مشوهة بالفعل. تراهن المحطات الفضائية على معتقدات سائدة وشائعة كي تزيد أسهمها في أجواء المنافسة الإعلامية. إن مثل هذه الادعاءات تحث الآخرين على مزاعم أكثر زيفا. هذه الحلقة المفرغة تؤكد أن الاعتدال لا يمكن التعبير عنه، فما بالنا بالحقيقة المقنعة.

رغم أن المحطات الفضائية الجديدة أدخلت تحسنا تقنيا بالمقارنة بما سبقها، يبقى افتقارها إلى المهنية — المساءلة والمحاسبة ومسؤولية السلطة الرابعة أمام الجمهور (بعد السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، المحرر) — موضع شبهة، إن لم تكن تمثل خطرا حقيقيا يهدد الغرب. إن تجاهل أو تبرير أكاذيبها وتغطيتها الملتهبة بأنها مقترنة بالعمل في أجوائها السياسية يرقى إلى مستوى النسبية الفجة. إذا لم تحاسب قناة الجزيرة وأقرانها طبقا لأعلى المعايير، لن تصبح قط وسائل إعلام محترفة بحق. وردا على حججها القائلة بأن وسائل الإعلام الأميركية متحيزة، يكفي الإشارة إلى السرعة والشفافية اللتين تصحح بهما وسائل الإعلام هذه نفسها. إن ثورة وغضب الجمهور على جيسون بلير من صحيفة نيويورك تايمز وجاك كيلي من مجلة يو.اس.ايه. توداي وبرنامج ٦٠ دقيقة الذي بث وثائق مزيفة عن خدمة الرئيس جورج بوش في الحرس الوطني أمثلة على معاقبة من لا يفي بالمعايير المهنية للتحقيقات الصحفية.

ولكن يجب تشجيع هذه المحطات الفضائية الجديدة، رغم أوجه القصور فيها. يجب انتقادها عندما تبث أكاذيب ويجب الإشادة بها عندما تستحق ذلك. ومرة أخرى، ننقل عن ألاستير كامبل (جارديان أنليمتد، ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤) قوله:

> يجب إن يقدم الساسة الغربيون على مهاجمة (الجزيرة) بحرية إذا اعتقدوا أنها تستحق ذلك. ولكن ثمة ما يبرر نهجا أكثر التزاما. ليس من الملائم الشكوى من أن سياستكم يساء تقديمها بصفة مستمرة. يجب أن تعكفوا على مهمة الدفاع عن قضيتكم، بغض النظر عما تعتقدونه عن وسيلة الاتصال، وستقومون بهذا العمل على نحو أفضل على الأرجح إذا حاولتم فهم من أين تأتي وسيلة الاتصال.

اختتمت سلسلة اجتماعات المناقشة تحقيقاتها في المناخ الإعلامي العربي الراهن بسؤال جوهري عن العامل الذي أدى إلى اللهجة الملتهبة والهجمات العنيفة على الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة. هل هو الحكومات التي تمتلك أجهزة الإعلام، أم هل هو الجمهور الذي يلتمس تأكيدا لوجهات نظره في السوق المتشبعة إعلاميا، ووسائل الإعلام تعمل على إرضاء هذا أو ذاك أو كليهما؟ من الواضح أن السؤال يتعلق بمرحلة الانتقال الإعلامية النشطة في المنطقة. اعترف المشاركون في سلسلة اجتماعات المناقشة بأن إصلاح الإعلام مسألة داخلية يمكن أن تشجعها الحكومة الأميركية من خلال عدد من الآليات. لكن هذه الجهود ذات قيمة هامشية ما لم تكن مصحوبة بتغيير في السياسات تجاه الحكومات العربية والإصرار على سيادة القانون كشرط سياسي.

إن إصلاح النظام الذي يرسي سيادة القانون كدعامة مؤسسية ويحمي حقوق الفرد وفي الوقت نفسه حرية الكلمة هو البشير للإصلاح الإعلامي. إن نداءات الجمهور من أجل الإصلاح السياسي تظهر في وسائل الإعلام في المنطقة وتنتشر بصورة متزايدة. إن الجمهور إذا غضب إلى حد ما من الأحداث الإرهابية الأخيرة، فهو لم يعد على ما يبدو

قـادرا علـى التـزام الصمت إزاء ما يحدث لدينه وهويتـه الذاتية. إذا كان الاعتراف علنا بأن «المشـكلة داخلنا» يعتبر مؤشـرا، ربما يحدث اسـتبطان جذري في المنطقة. وردا على الفتوى الملتهبة التي أصدرتها جماعة الإخوان المسلمين عندما حثت على شن هجمات على الجنود الأميركيين في العراق، بادر العرب إلى رفض النداء بعبارات أقوى ما تكون وتدل على تأمل ذاتي. حركة كفاية قد تكون جرس إنذار حقيقي، ولكن ما هو مصيرها النهائي؟

المصائر الممكنة

إن مبـادرة ٣٠ يونيو/حزيـران ٢٠٠٤ بصـدد الإقرار بحكم ذاتي عراقي على شـكل حكومـة عينتها الولايات المتحدة وانتخابـات ٣٠ يناير/كانـون الثانـي ٢٠٠٥ — التي جرت في موعدها المحدد وبصـورة أكثر ما تكون حرية ونزاهة — قطعت شـوطا في فك قبضة المتمردين النفسـية على الشعور في المنطقة بالحقد على الولايات المتحدة. يضاف إلى ذلك الانتخاب الحر والنزيهة للغاية لأبو مازن في فلسطين والانتخابات المحلية التي جرت مؤخرا في المملكة العربية السـعودية وإن كانت محدودة النطاق، وقد بدأنا نشـعر بتحول سياسـي هيكلي في المنطقة. لا يزال من المبالغ فيه أن نأمل في ديمقراطية على الطريقة الغربية في وقت قريب، ولكن شيئا جديدا تماما يظهر في السياسة العربية. ويبدو أن هذا له صلة بتنبه الجمهور العربي إلى قوته، وإن كانت الصلة ضعيفة. أيعقل أن تكون وسـائل الإعلام العربية مع كل أخطائها لعبت دورا في هذه اليقظة؟

رغم ظهور دلائل تشـير إلى أن إصلاح الأنظمة يتقدم بالفعل في المنطقة، فالأنظمة الحاكمة ستخسـر الكثير من قوتها ورصيدها، ومن تهديد الجهاديين بعمليات تمرد دامية أو عقوبة ينزلها بها من يحل محلها. فأية مؤسسة إقليمية ستكون قـادرة علـى مسـاعدة توليد هذا التغيير؟ هـل يترك للأجانب أم للمتمردين؟ هل يجـوز أن نعقد الأمل على أن الجمهور سـيلتقط أنفاسـه وسـيتحدى أنظمة الحكم ليتحول إلى سيادة قانون حقيقية؟ لن يحدث ذلك قبل أن يعترف الجمهور بنفسه كمؤسسـة وكعامل تغيير, ووسـائل الإعلام وحدها هي التي يمكن أن تعكس قيم الجمهور التي يمكن عند الاعتراف بها أن تمكّن المواطنين من المطالبة بحقوقه والإقرار بالتزاماته. هل يمكن أن تؤدي وسائل الإعلام المعاقة هذا الدور وهي التي ينظر إليها على أنها تابعة متزلفة خانعة لحكوماتها؟

رغم الصورة المؤثرة لحشـود الشـباب اللبناني التي تحاول إعلان «ثورة الأرز» أو مبادرات حسـني مبارك الأخيرة لإعطاء حقوق الإنسـان والحقوق المدنية إلى مرشـحين آخرين في الانتخابات المصرية المقبلة، يجب أن نتفاءل ولكن بحذر. فأيا كانت التحولات، سيمضي وقت طويل قبل أن ترتبط هذه التحولات بقوة بالفهم المتحضر لمسؤولية المواطن والمساءلة السياسية في ظل حكم عادل. وللصحافة في المنطقة دور حيوي في هذا التحول. ولا يتضح تماما ما إذا كانت لدى هذه الصحافة الإمكانيات الكافية لتغيير نفسها، فما بالنا بمواطني كل دولة.

إلا أن المنطقة تشهد عمليات انتقالية للأنظمة. وتجري هذه العمليات إلى حد ما رغم حداثة تشجيع الولايات المتحدة، ولكنها تجري أيضا بسـببها إلى حد ما. فسـعد الدين ابراهيم أحد المدافعين البارزين المصريين عن حقوق الإنسـان الذي أفرج عنه مؤخرا بعد أن أمضى ثلاث سـنوات في السـجن لأنه شكك في الإجراءات الانتخابية المصرية، قال إن الرئيـس بـوش سـاعد على مخاض عملية كانت في طور التكوين بالفعـل. وعلى الرغم من المحاولات المضنية التي يبذلها محللون أميركيون لإعادة توجيه سياسـة المنطقة من الاسـتبداد إلى الديمقراطية منذ شـهر يناير/كانون الثاني، يبقى من الحكمة التحفظ على مدى استمرارية هذه الانتماءات السياسية للجماهير. فليس من المعقول أن تتبخر الشـكوك والكراهية الواسـعة النطاق الناجمة عن احتلال الحكومة الأميركية للعراق ومساندتها التاريخية لإسرائيل تحت شـمس الأصابع البنفسـجية أو بفضل وعود مبارك الانتخابية أو بموافقة سـوريا على الانسحاب من لبنان ولو تدريجيا. وكما قال ريتشـارد هاس «إن الديمقراطيات ليسـت دائما سـلمية. فالديمقراطيات التي لم تنضج — تلك التي تجري انتخابات ولكنها تفتقر إلى كثير من خواص الرقابة المتبادلة بين السـلطات في دولة ديمقراطية حقيقية — سـريعة التأثر ومعرّضة بشـدة لاجتياح الانفعالات الشعبية. إن الصرب ما بعد الشيوعية مجرد مثال واحد على

أن مثل هذه الدول تخوض حروبا» (واشنطن بوست، ٢٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، ٢أ ١٥). لم يفقد الإسلاميون نفوذهم في المنطقة، وبخاصة في صفوف الشباب من الأميين والفقراء والعاطلين عن العمل والذين يمثلون ثلث سكان المنطقة.

وتبعا لذلك، فالتغيير في المنطقة إذ يحقق تقدما يرجح أن يكون أكثر دموية بل أكثر تشوشا. فهو دام لأن التحديات عالية بالنسبة للأطراف الفاعلة في المنطقة، وهو مشوش لأن لا أحد يعرف تماما من هي الأطراف الفاعلة وماذا تمثل. وفي تحليل للديناميكية السياسية لحركات التمرد، كتب مايكل فلاهوس Michael Vlahos تحت عنوان «قناع الإرهاب : التمرد داخل الإسلام» (منشورات جامعة جونز هوبكينز، ٢٠٠٢، صفحة ٢٨؛ ٢٦) : «إن التمرد [من جانب الإسلاميين المتطرفين] هو حركة تجديد إسلامية حقيقية وهي أساسية للتغيير», ومن ثم، «فثورة إسلامية ناجحة اليوم قد تكون أفضل طريق للقضاء على الإسلام ‹المتطرف› — بسبب ضرورة القضاء عليه». وبعبارات أخرى، ربما لا يتحقق الإصلاح من خلال الديمقراطية الليبرالية التي ينبىء بها الإسلاميون المعتدلون. بل ربما يتحقق من خلال ثورة عاتية فوضوية على طريقة الثورة الفرنسية فتستأثر لنفسها بما تبقى من مساحة سياسية ثم تخرج من الجانب الآخر، وهذا بالتأكيد احتمال مخيف.

استكشفت روبن رايت هذه الحجة في قسم «رؤية عامة» في صحيفة واشنطن بوست (١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤) في مقالة بعنوان «بعد الألم، الخوف الذي لن نعترف به»، حيث نقلت عن ايلين لايبسون رئيسة مركز ستيمسون قولها إن حدود الواقع هي أنه «من الصعب تخيل تطور سياسي في الأعوام العشرين المقبلة بدون الإسلاميين. لقد أسسوا شرعية وأنصارا ولن نجعلهم يختفون بين عشية وضحاها بمساندة نشاطات صفوة صغيرة من دعاة الحداثة العلمانيين ... يجب تخيل مساحة سياسية تسع الاثنين». كيف إذن يمكن أن تصبح هذه المساحة السياسية أقل تهديدا للغرب؟ للإجابة على هذا السؤال، تشير روبن رايت إلى الخبير في المنطقة أوليفييه روي الذي أجاب بقوله «إن وجهات النظر المحافظة بل حتى الأصولية عن الدين يمكن احتواؤها في بيئة تعددية، كما تدل على ذلك حالات متنوعة بروتستانتية وكاثوليكية ويهودية. إن النهج التعددي يسمح للمجتمع المدني بالوصول إلى كادرات الشباب الذين يمكن أن يكونوا أهدافا ممتازة للمتطرفين والمنظمات الدينية الأصولية الجديدة».

كيف نصل إذن؟ تشير روبن رايت إلى أفكار روبرت هاتشينجز رئيس مجلس المخابرات الوطني في عدد حديث من مجلة فورين بوليسي. قال «حتى وأميركا تشن حملة عاتية على الإرهاب الدولي، لا ينبغي أن تعتقد أنها تخوض قتالاحتى النهاية مع الإسلام المتطرف. هذا الصراع ليس صدام حضارات، وإنما هو دفاع عن الإنسانية التي تجمعنا وبحث عن أرض مشتركة، حتى لو كان ذلك يبدو غير معقول الآن». لا شك في أن وسائل الإعلام لن تصبح قط سلطة رابعة موضوعية تضمن الحكم الصالح إلا إذا حدث إصلاح سياسي باتجاه قيم الحرية التقليدية. الحقيقة التي لا نعترف بها كلها هي أن معظم العمل الرامي إلى تحقيق هذا الهدف يتعين أن يقوم به الناس في المنطقة. قال فؤاد عجمي «يجب على المسلمين خوض هذه الحرب من أجل الإسلام ويقع على عاتقهم استعادة عقيدتهم من مورّدي الإرهاب» («مقاومة الإرهاب غير المقدس») موقع USNews.com، ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤. يوجد على موقع (http://www.usnews.com/usnews/articles/040920/20fouad.htm)

بطريقة أو بأخرى، تريحنا هذه الأفكار من عبء الإجابة على سؤال لماذا يكرهوننا بالقول إن كل هذا يتعلق بصراع داخلي على مركز القوة والسلطة في المنطقة. نعم ولا. وسواء كانت الثورة حتمية أم لا، يمكن أن تسهّل الولايات المتحدة الطريق إلى إصلاح سياسي وحياة أكثر حرية للشعوب العربية باتباع سياسات لا تراها هذه الشعوب مهددة لحياتها وهويتها وإنما مشجعة لجهودها في سبيل الوصول إلى حكومات شرعية ومسؤولة وممثلة ويمكن محاسبتها. قدم ديفيد بروكز (في مقالته «حرب الأيديولوجيات»، نيويورك تايمز، ٢٤ يوليو/تموز، ٢٠٠٤، أ١٣) تحليلاً واقعياً إلى الأميركيين في الوقت الذي نستعد لتحمل هذا العبء الجديد.

نحن نحتاج الآن إلى لجنة لتحلل فشلنا الفكري... نحتاج إلى أن نرى أن وجه الحقيقة تغير. قاتلنا في الماضي حركات أيديولوجية سيطرت على دول. إن آلة سياساتنا الخارجية موجهة نحو العلاقات مع الدول: التفاض معها ومواجهتها. والآن نحن نواجه نظام معتقدات غير موات لنظام الدولة، ويهدف إلى إرساء حكم ديني وإعادة الخلافة. سنحتاج إلى مجموعة جديدة من المؤسسات للتعامل مع هذا الواقع، وطريقة تدريب جديدة لفهم الناس الذين لا يهتمون بالمصلحة الذاتية الوطنية بالتعريف الشائع لها.

رغم أن سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة زادت من حدة استنكار متفاقم عند الشعوب العربية المتنوعة التي لا يجمع بينها بصورة كبيرة سوى اللغة المشتركة، فالدين الواحد هو الذي يمثل أكبر تحد سياسي لهم. إن العرب الذين يقطنون موطن الأماكن الإسلامية المقدسة والذين يتعين عليهم أن يبرهنوا لسائر المسلمين على أنهم يراعون بالشكل الملائم هذه العناية الإلهية هم منقسمون سياسياً. إنهم بطبيعة الحال مدفوعون نحو الأمل الذي يتسم بالتحدي إلى الإنبعاث المتطرف والعنيف المتمثل بإسلام ديني وحضاري «مستعاد» تقدمه حركة القاعدة الأيديولوجية. إلا أن تاريخهم الثري الذي قدمه وكتب فيه مفكرون مثل الفارابي وابن رشد وابن خلدون يمكن أن يوجههم نحو حكم قائم على السماحة وسيادة القانون وإعلاء شأن الحق وكذلك التقوى — أي عودة كبيرة إلى عصر الإسلام الذهبي.

ملاحظات

(١) علاوة على تقرير ١١ سبتمبر/أيلول الذي ألقى الضوء على الحقائق، هناك إصدارات قيمة أخرى عن الورطة العربية ورد فعل الولايات المتحدة، مثل «قناع الإرهاب: التمرد داخل الإسلام» بقلم مايكل فلاهوس (جونز هوبكينز، مايو/أيار ٢٠٠٢)؛ «مملكة الصمت» بقلم لورانس رايت (نيويوركر، ٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤)؛ «حرب الأيديولوجيات» بقلم ديفيد بروكز (نيويورك تايمز، ٢٤ يوليو/تموز ٢٠٠٤)؛ «عام بوش الضائع» بقلم جيمس فالوز (أتلانتيك، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤)؛ «بعد الألم، الخوف الذي لن نعترف به» بقلم روبن رايت (واشنطن بوست، قسم «رؤية عامة»، ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤). إلا أن الإصدار الذي لا غنى عنه ضمن الموارد التي تتعلق بوسائل الإعلام العربية الجديدة هو ورقة جون ألترمان بعنوان «إعلام جديد، سياسة جديدة؟ من فضائيات التلفزيون إلى الانترنت في العالم العربي» (واشنطن العاصمة: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ١٩٩٨). وقد نشرت هذه المقالات المتعمقة خلال إعداد هذا التقرير: «الحرب داخل غرفة الأخبار» بقلم سامانثا م. شابيرو (مجلة نيويورك تايمز، ٢ يناير/كانون الثاني، ٢٠٠٥) ؛ «نجاح بلا انتصار» بقلم جيمس فالوز (أتلانتيك، يناير/كانون الثاني-فبراير/شباط ٢٠٠٥). تم نشر التقرير الناقد القوي لمجلس علوم الدفاع بشأن الاتصال الاستراتيجي في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤.

(٢) تقرير مجلس علوم الدفاع، دراسات صيف ٢٠٠٤، صفحة ٥٤.

وتتضمن اللائحة التالية تقارير المعهد المترجمة إلى اللغة العربية:

- تركيا والعراق: أخطار (وإمكانات) الجوار، بقلم هنري باركي (تقرير خاص رقم ١٤١، يوليو/تموز ٢٠٠٥)
- الترويج للديمقراطية في الشـرق الأوسـط – الجزء الثاني: المبادرات العربية، بقلم منى يعقوبيان (تقرير خاص رقم ١٣٦، مايو/أيار ٢٠٠٥)
- مـن هم المتمردون؟ الثوار العرب السـنة في العراق، بقلم أماتزيـا بارام (تقرير خاص رقم ١٣٤، إبريل/ نيسان ٢٠٠٥)

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات

مبادرة الدبلوماسية الإفتراضية

www.usip.org/virtualdiplomacy/index.html

أطلق مجلس إدارة المعهد منذ عشر سنوات مبادرة الدبلوماسية الإفتراضية لتقييم تقنيات المعلومات والاتصالات على الشؤون العالمية بالتأثير في سيادة الدول وأدوار منظمات المجتمع المدني. وتتمثل منهجيتها في التوسع من الاستخدام المحدد لتقنيات المعلومات والاتصالات في دراسات حالات معينة لإدارة النزاعات الدولية إلى استخلاص دروس بشأن النتائج والعواقب على مجرى الشؤون الدولية. ويدير المبادرة شيريل ج. براون.

ما هي الدبلوماسية الإفتراضية؟

صنع القرار والتنسيق والاتصال والقيام بنشاطات لمنع وإدارة وتسوية النزاعات الدولية بالاعتماد على تقنيات المعلومات والاتصالات التي يتبناها مواطنون ومنظمات غير حكومية وهيئات دولية ودول. تعترف الدبلوماسية الإفتراضية بالأهمية المتزايدة للأطراف الفاعلة من غير الدول ولتكثيف وتنويع الاتصالات عبر الوطنية مما ينتج عنه طرق جديدة لإدارة النزاعات الدولية الراهنة والمحتملة.

المجلس الإستشاري لمبادرة الدبلوماسية الإفتراضية

دنيس ل. بارك، زميل أول، معهد هوفر للحرب والثورة والسلام.
رالف بجليتر، صحفي بارز دائم، جامعة ديلاوير.
فينتون ج. سيرف، نائب أول رئيس استراتيجة التكنولوجيا في مؤسسة MCI.
جاك دانجيرموند، رئيس معهد أبحاث الأنظمة البيئية.
جون جيج ، كبير باحثين ونائب رئيس مكتب العلوم في مؤسسة صن مايكروسيستمز.
ارفين ج. روك، رئيس كلية مورافيان.
ديفيد رونفيلت، أستاذ أول في العلوم السياسية، مؤسسة راند .

United States Institute of Peace
1200 17th Street NW
Washington, DC 20036
www.usip.org

Virtual Diplomacy Series
No. 18

Arab Media: Tools of the Governments; Tools for the People?

نبذة عن المعهد

معهد السلام الأميركي مؤسسة فيدرالية مستقلة، غير حزبية، أنشأها الكونجرس للتشجيع على منع الصراعات الدولية وإدارتها وإيجاد الحلول السلمية لها. والمعهد الذي أنشئ في عام ١٩٨٤، يضطلع بمهمته التي كلفه بها الكونجرس من خلال برامج عدة من بينها برامج منح البحوث، ومنح الزمالة، والتدريب المهني والبرامج التعليمية من المرحلة الثانوية حتى الدراسات العليا، وعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية، وخدمات المكاتب والمطبوعات. ويعين رئيس الولايات المتحدة مجلس إدارة المعهد ويصادق عليه مجلس الشيوخ.

رئيس مجلس الإدارة: **ج. روبنسون وست**
نائبة رئيس مجلس الإدارة: **ماريا أوتيرو**
رئيس: **ريتشارد ه. سولومون**
نائبة الرئيس التنفيذية: **تريش تومسون**
نائب رئيس: **تشارلز نَلسون**

مجلس الإدارة

• **ج. روبنسون وست** (رئيس)، رئيس مؤسسة بي أف سي للطاقة، واشنطن العاصمة • **ماريا أوتيرو** (نائبة رئيس)، رئيسة مؤسسة أكسيون العالمية، بوسطن، ماساتشوستس • **بتي ف. بومبرز**، مؤسسة ورئيسة سابقة، مؤسسة إتصالات السلام، واشنطن العاصمة • **هوللي بوركهالتر**، مديرة الإعلام، مؤسسة الأطباء من أجل حقوق الإنسان، واشنطن العاصمة • **تشستر أ. كروكر**، جيمز ر. شليسنجر بروفسور في الدراسات الإستراتيجية، مدرسة العلوم الدبلوماسية، جامعة جورجتاون • **لوري س. فولتون**، مؤسسة وليامز وكونولي، واشنطن العاصمة • **تشارلز هورنر**، زميل أول، معهد هدسون، واشنطن العاصمة • **سيمور مارتن ليبست**، هيزل بروفسور للسياسة العامة، جامعة جورج مايسن • **مورا ل. ماكلين**، رئيسة معهد أفريقيا-أميركا، نيو يورك، ولاية نيو يورك • **باربارا سنيلينغ**، سيناتورة ولاية سابقة ونائبة محافظ سابقة، شلبورن، فيرمونت.

أعضاء شرفيون

• **كوندوليزا رايس**، وزيرة الخارجية الأميركية • **مايكل م. دن**، لفتنانت جنرال، سلاح الجو الأميركي، رئيس جامعة الدفاع الوطني • **بيتر و. رودمان**، مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي • **ريتشارد ه. سولومون**، رئيس معهد السلام الأميركي (بدون حق التصويت).